Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد السادس عشر || تاريخ الإصدار 2026-07-20

التّوجيهُ النّحويُّ لدى المنتجب الهمذانيّ في (الكتابُ الفريدُ في إعرابِ القرآنِ المجيدِ)، دراسةٌ في مواطنِ الحكمِ التّقويميّ السّلبيِ "سهوٍ."

Grammatical Orientation in Al-Muntajab al-Hamadhānī's Al-Kitāb al-Farīd fī Iʿrāb al-Qurʾān al-Majīd: A Study of Negative Evaluative Judgments of "Oversight (Sahw)"

إبراهيم صبري محمد قباجة

Ibraheem Sabree Mohammad Qabajah

طالب دكتوراة تخصص اللغة العربية وآدابها - جامعة النجاح الوطنية نابلس - فلسطين

الأستاذ الدكتور حمدي الجبالي

Hamdi Aljabali

أستاذ الدكتور - اللغة العربية وآدابها - جامعة النجاح الوطنية نابلس - فلسطين

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss61640

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
بيَّنتْ هذه الدّراسةُ أنَّ المنتجبَ الهمذانيَّ قد عمدَ إلى إطلاقِ أحكامٍ تقويميّةٍ سلبيّةٍ على بعضِ الوجوهِ الإعرابيةِ الّتي ذهبَ إليها معربو القرآنِ الكريمِ السّابقونَ لهُ، انطلاقًا من قواعدَ نحويّةٍ، بنى عليها فكرَهُ النّحويَّ، وكانَ من هذه الأحكامِ الحكمُ؛ "سهوٌ"، الّذي أطلقَهُ غيرَ مرَّةٍ رادًّا على أحدِ العلماءِ بذكرِ اسمِهِ، مثلُ أبي عبيدةَ، والفرّاءِ، والنّحّاسِ، والزّمخشريّ؛ أو بذكرِ اسمِهِ تلميحًا، توصَّلَ إليهِ الباحثُ بتتبُّعِ آراءِ معربي القرآنِ، فكانَ منهم مكيُّ القيسيُّ، والكرمانيُّ، والعكبريُّ.

فكشفتْ هذه الدّراسةُ من تعدُّدِ العلماءِ الّذينَ اطَّلعَ الهمذانيُّ على آرائِهم، وواجَهَها بالنقدِ أنَّ الهمذانيَّ ذو شخصيّةٍ نحويّةٍ نقديّةٍ، وأنَّهُ واسعُ الاطّلاعِ على إنتاجِ غيرِهِ.

وكشفتِ الدّراسةُ -أيضًا- أنَّ منهجَ الهمذانيّ في إصدارِ الحكمِ؛ "سهوٍ" لم يأتِ اعتباطيًّا، بل كانَ مبنيًّا على تعليلٍ نحويٍّ واضحٍ مبنيٍّ على أصولٍ نحويّةٍ مقرَّرةٍ، وكشفتْ أنَّ دراسةَ هذا الحكمِ النّحويّ -وغيرِهِ من الأحكامِ- يُسهِمُ في إبرازِ الشّخصيّةِ النّقديّةِ للعالِمِ الّذي يطلقُها، وأنَّ التوجُّهَ نحوَ دراسةِ هذه الأحكامِ النّحويّةِ لدى معربي القرآنِ يساعدُ على الكشفِ عن الهُويّةِ الفكريّةِ لهم، ويساعدُ أيضًا في إثراءِ قواعدِ اللغةِ، ويبيّنُ مدى مرونتِها، وقبولِها أنْ تكونَ موضعَ نقاشٍ، وقبولٍ، ورفضٍ؛ أيْ: أنَّ قواعدَ اللغةِ ليستْ قوالبَ جامدةً؛ ولذلكَ ينبغي إحاطةُ هذه المؤلّفاتِ بالاهتمامِ والدّراسةِ.

بيانٌ ونقاشٌ للقضايا الّتي رفضَها الهمذانيُّ بالحكمِ "سهوٍ"

أطلقَ الهمذانيُّ الحكمَ "سهوًا" ردًّا على مجموعةٍ منَ الوجوهِ الإعرابيّةِ الّتي ذهبَ إليها علماءُ قبلَهَ، وقدْ كانتِ الرّدودُ على ثلاثةِ أضرابٍ: الضّربُ الأوّلُ: يذكرُ فيهِ اسمَ العالِمِ صراحةً، والضّربُ الثّاني: يشيرُ إلى وجودِ منْ يقولُ بالوجهِ الإعرابيّ الّذي يجعلُهُ الهمذانيُّ "سهوًا"، باستخدامِ الفعلِ المبنيّ للمجهولِ "قِيْلَ"، والضّربُ الأخيرُ: يذكرُ فيهِ الوجهَ الإعرابيَّ، ويبيّنُ أنّهُ سهوٌ، منْ دونِ الإشارةِ إلى أنّهُ رأيُ غيرِهِ تصريحًا أوْ تلميحًا.

ومنَ العلماءِ الّذينَ ردَّ عليهمُ الهمذانيُّ باستخدامِ الحكمِ؛ "سهوٌ منهُ"، وبذكرِ أسمائهمْ: أبو عبيدةَ، والفرّاءُ، وأبو جعفرٍ النّحّاسُ، والزّمخشريُّ. ومنَ العلماءِ الّذينَ حكمَ على رأيهمْ أنّهُ سهوٌ، منْ دونِ أنْ يذكرَ أسماءَهمْ، بلْ توصّلتُ إليهم بتتبّعِ آراءِ العلماءِ: مكّيُّ القيسيُّ، والكرمانيُّ، والعكبريُّ.

الكلمات المفتاحية: التّوجيهُ النحويُّ، الهمذانيُّ، سهوٌ، الكتابُ الفريدُ.

Abstract:

This study demonstrates that Al-Muntajab al-Hamadhānī employed negative evaluative judgments when criticizing certain grammatical analyses proposed by earlier Qurʾānic grammarians. These judgments were grounded in established grammatical principles that shaped his grammatical thought. Among the evaluative terms he repeatedly used was "sahw" (oversight), which he applied in refutation of the opinions of specific scholars, explicitly naming figures such as Abū ʿUbaydah, Al-Farrāʾ, Al-Naḥḥās, and Al-Zamakhsharī, while in other instances referring to scholars only implicitly. Through tracing the views of Qurʾānic grammarians, the researcher identified these unnamed scholars as Makkī al-Qaysī, Al-Kirmānī, and Al-ʿUkbarī.

The study reveals that the diversity of scholars whose opinions Al-Hamadhānī examined and critically evaluated reflects his distinctive critical grammatical personality and his extensive familiarity with the works of earlier scholars.

The findings further show that Al-Hamadhānī's use of the judgment "sahw" (oversight) was not arbitrary; rather, it was consistently supported by clear grammatical reasoning based on well-established grammatical principles. The study also demonstrates that examining this and similar grammatical judgments contributes to highlighting the critical methodology of the scholar who issues them. Furthermore, investigating such evaluative judgments in the works of Qurʾānic grammarians helps uncover their intellectual orientation, enriches the understanding of Arabic grammatical principles, and illustrates the flexibility of these principles by showing that they remain open

to discussion, acceptance, and rejection. In other words, the rules of Arabic grammar should not be viewed as rigid formulas. Accordingly, such grammatical works deserve greater scholarly attention and further study.

Presentation and Discussion of the Grammatical Issues Rejected by Al-Hamadhānī as "Sahw" (Oversight)

Al-Hamadhānī employed the judgment "sahw" (oversight) in response to a number of grammatical interpretations advanced by earlier scholars. His critiques fall into three categories: first, cases in which he explicitly identifies the scholar by name; second, cases in which he alludes to the existence of an opposing opinion by using the passive expression "qīla" ("it has been said") without naming its proponent; and third, cases in which he presents a grammatical interpretation and simply declares it to be an oversight without explicitly or implicitly attributing it to any scholar.

Among the scholars whom Al-Hamadhānī explicitly criticized with the judgment "sahw minhu" ("an oversight on his part") are Abū ʿUbaydah, Al-Farrāʾ, Abū Jaʿfar al-Naḥḥās, and Al-Zamakhsharī. Through a comparative examination of grammatical opinions, this study also identifies the unnamed scholars whose views he considered to be oversights as Makkī al-Qaysī, Al-Kirmānī, and Al-ʿUkbarī.

Keywords: Grammatical orientation, Al-Hamadhānī, Oversight (Sahw), Al-Kitāb al-Farīd.

المقدمة

تسعى هذه الدراسةُ إلى الكشفِ عن مدى وجودِ فكرٍ نحويٍّ نقديٍّ لدى المنتجبِ الهمذانيّ، وذلكَ بتتبُّعِ الآراءِ النّحويّةِ الّتي رفضَها الهمذانيُّ لعلماءَ آخرينَ باستخدامِ الحكمِ التّقويميّ؛ "سهو" في كتابِهِ (الكتابُ الفريدُ في إعرابِ القرآنِ المجيدِ).

اعتمدَ الهمذانيُّ في كتابِهِ على مصادرَ سابقةٍ، ويتضحُ هذا من تتبُّعِهِ الوجوهَ النّحويّةَ في القضيّةِ الواحدةِ لدى غيرِ عالمٍ، بدليلِ ذكرِهِ أسماءَ العلماءِ الذينَ ينقلُ رأيَهُم صراحةً، إذْ تناثرتْ في كتابِهِ أسماءُ علماءَ سابقينَ، مثلُ سيبويهِ، وأبي عبيدةَ، والفرّاءِ، والنّحّاسِ، والزّمخشريّ، وغيرِهِم؛ ويدلّلُ أيضًا على اعتمادِهِ على مصادرَ سابقةٍ تلميحاتُهُ التي تفيدُ أنَّهُ يذكرُ رأيَ عالمٍ سابقٍ، مثلُ عبارةِ؛ "زعَمَ بعضُهُم"، والفعلِ المبنيّ للمجهولِ؛ "قِيلَ".

وتُبنى هذه الدراسةُ على الحكمِ التّقويميّ السّلبيّ؛ "سهوٍ"، الّذي أطلقَهُ الهمذانيُّ، على بعضِ آراءِ معربي القرآنِ الكريمِ، سواءٌ بذكرِ أسمائِهِم صراحةً أو تلميحًا؛ أيْ: أنَّ مشكلةَ الدّراسةِ تنبعُ من تعدُّدِ الوجوهِ النّحويّةِ الّتي يذهبُ إليها معربو القرآنِ في الكلمةِ الواحدةِ، أو في موقعِ جملةٍ ما من النّصّ القرآنيّ الكريمِ.

وسعياً لحلّ المشكلةِ المُشارِ إليها آنفًا، بُنيتْ هذه الدّراسةُ على مجموعةٍ من الأسئلةِ، منها:

1- هلْ ذكرَ الهمذانيُّ أسماءَ العلماءِ الذينَ يرفضُ آراءَهُم بالحكمِ؛ "سهوٍ"؟

2- هلْ علَّلَ الهمذانيُّ رفضَهُ؟

3- هلْ بنى الهمذانيُّ رأيَهُ على آراءِ علماءَ سابقينَ؟

4- هلْ وافقَ الهمذانيُّ العلماءَ السابقينَ أم خالفَهُم؟

وتنبعُ أهميّةُ الدّراسةِ من تحديدِ الآراءِ الّتي يرفضُها الهمذانيُّ بالحكمِ؛ "سهوٍ"، ومناقشتِها مناقشةً علميّةً مبنيّةً على القواعدِ النّحويّةِ المستمدَّةِ من كتبِ النّحوِ، ثمَّ الانطلاقِ لمناقشةِ الرّأيِ الّذي يرى الهمذانيُّ أنَّهُ مسهوٌّ فيهِ لدى معربي القرآنِ الكريمِ، ثمَّ ترجيحِ أحدِ الرّأيين، رأيِ الهمذانيّ، أو الرّأيِ المحكومِ عليهِ، بناءً على القاعدةِ النّحويّةِ، وآراءِ معربي القرآنِ الكريمِ؛ أيْ: أنَّ الهدفَ من الدراسةِ هو مناقشةُ القضيّةِ النّحويّةِ، وانتخابُ الرّأيِ الصّحيحِ من الآراءِ المختلفِ عليها.

اعتمدتِ الدّراسةُ من أجلِ تحقيقِ هدفِها المنهجَ الاستقرائيَّ أوّلًا، وذلكَ باستقراءِ (الكتابُ الفريدُ في إعرابِ القرآنِ المجيدِ) للهمذانيّ، من أجلِ تحديدِ الآراءِ الّتي أطلقَ عليها الحكمَ؛ "سهوًا"، ثمَّ المنهجَ الوصفيَّ التّحليليَّ ثانيًا، وذلكَ بوصفِ القضيّةِ المحكومِ عليها، وتحليلِ وجوهِها النّحويّةِ وتحديدِها.

وبُنيتْ منهجيةُ الدّراسةِ على سلسلةِ خطواتٍ، الأولى: تأصيلُ القضيّةِ نحويًّا، وثانيها: إيرادُ الآراءِ النّحويّةِ الّتي يذكرُها الهمذانيُّ، وتحديدُ الرّأيِ الّذي يرفضُهُ، وثالثها: تحديدُ صاحبِ الرّأيِ، بالاعتمادِ على إحالةِ الهمذانيّ، إنْ ذكرَ اسمَهُ، أو بتتبُّعِ آراءِ معربي القرآنِ، إنِ استخدمَ الهمذانيُّ الفعلَ؛ "قيلَ"، ورابعها: تحديدُ موضعِ النّصِّ ضمنَ المصدرِ، وخامسُها: الموازنةُ بين رأيِ الهمذانيّ وآراءِ المعربينَ الآخرينَ، والأخيرةُ: اختيارُ الوجهِ الذي يرى الباحثُ أنَّهُ صوابٌ معتمدًا على علَّةِ المناقشةِ النّحويّةِ، والموازنةِ بين الآراءِ.

أوّلًا: ردُّ الهمذانيّ على العلماءِ الّذين ذكرَ أسماءَهم صراحةً

وقدْ ردَّ على أبي عبيدةَ رأيَهُ الّذي يقولُ بمجيءِ لغةِ "أكلوني البراغيثُ" في جريِ الكلامِ؛ وردَّ على الفرّاءِ في الوجهِ الإعرابيّ الّذي يؤدّي إلى عدمِ عودِ شيءٍ منْ خبرِ "ليسَ" على اسمِها؛ وردَّ على النّحّاسِ بقضيّتينِ: الأولى: مجيءُ الفعلِ "كانَ" مزيدًا في أوّلِ الكلامِ، ناصبًا خبرَهُ؛ والأخيرةُ: في منعِ النّحّاسِ العطفَ على الاسمِ قبلَ تمامِهِ؛ وردَّ على الزّمخشريّ في رأيين: الأوّلُ: نصبُ ضميرِ الظّرفِ على الظّرفيّةِ منْ دونِ إبرازِ حرفِ الجرّ "في"، والثّاني: في رفضِ الزّمخشريّ أنْ يكونَ الجزاءُ المضارعُ للشّرطِ الماضي مرفوعًا، بلْ قصرَهُ على الجزمِ

1- مجيءُ لغةِ "أكلوني البراغيثُ" فيْ جريِ الكلامِ

يُلحقُ أصحابُ لغةِ "أكلوني البراغيثُ" الفعلَ المسندَ إلى ظاهرٍ، مثنًّى أوْ مجموعٍ، علامةً كضميرِهِ، سواءٌ أكانَ مثنّى أمْ جمعًا، فيقولونَ: "قامَا الزّيدانِ"، وَ"قاموا الزّيدونَ"، وَ"قُمْنَ الهِنْدَاتُ"؛ على أنْ تكونَ الألفُ والواوُ والنّونُ حروفًا، وليستْ ضمائرَ (المرداي، 1992م، صفحة 170).

وقد نُسِبَ أصحابُها إلى غيرِ قبيلةٍ؛ ومنْ تلكَ القبائلِ: طيءٌ، وأزدُ شنوءةٍ. وقدْ نسبَها الأشمونيُّ إلى القبيلتينِ (الأشموني، 1998م، صفحة 392/1)، ونسبَها أبو حيّانَ إلى قبيلةِ طيء (حيان، 1993م، صفحة 36/10)، ونسبَها السّمينُ الحلبيُّ لأزدِ شنوءةَ (الحلبي، د.ت، صفحة 354/3).

وذهبَ العلماءُ في إعرابِ هذهِ اللّغةِ ثلاثةَ مذاهبَ، ذكرَها ابنُ الشّجريّ: الأوّلُ: أنْ تكونَ الواوُ علامةً تؤذنُ بالجمعِ، وليستْ ضميرًا؛ والثّاني: أنْ تكونَ "البراغيثُ" مبتدأً، وَ"أكلوني" خبرًا مقدّمًا؛ والأخيرُ: أنْ تكونَ الواوُ ضميرًا على شرطِ التّفسيرِ، وَ"البراغيثُ" بدلًا منها (الشجري، 1992م، صفحة 426/2).

واختلفتْ آراءُ العلماءِ حولَ هذهِ اللّغةِ منْ حيثُ الضّعفُ والقوّةُ؛ إذْ ذهبَ بعضُهمْ إلى أنّها ركيكةٌ (الرازي، 1981م، صفحة 204/8)، وذهبَ بعضُهمْ إلى أنّها ضعيفةٌ؛ ومنْ هؤلاءِ صاحبُ حماةَ (حماة، 2004م، صفحة 141/1)، وابنُ عادلٍ (عادل، 1998م، صفحة 475/4)، وأضافَ الحلبيُّ إلى الحكمِ؛ "ضعيفةٍ" عبارةَ؛ "لا نبالي بها" (الحلبي، د.ت، صفحة 372/4).

وفي المقابلِ، ذهبَ فريقٌ إلى غيرِ هذا الرّأيِ، منهمُ السّهيليُّ (السهيلي، 1992م، صفحة 128)، الّذي أفاد أنّها قدْ وردتْ في الصّحيحِ في قولِ النّبيّ محمّدٍ ﷺ: "يتعاقبونَ فيكمْ ملائكةٌ باللّيلِ، وملائكةٌ بالنّهارِ" (البخاري، د.ت، صفحة 204/1)، ومنهمُ المراديُّ الّذي ذهبَ إلى أنّها ثابتةٌ (المرداي، 1992م، صفحة 170)، وأبو حيّانَ الّذي ذهبَ إلى أنّها لغةُ طيء وأزدِ شنوءةَ، فلا تكونُ ضعيفةً (حيان، 2005م، صفحة 207/6)، مشيرًا إلى أنَّ أبا تمّامٍ الطّائيَّ قدِ استخدمها (حيان، 1998م، صفحة 739) في قولهِ الّذي أوردهُ الآمديُّ (الآمدي، د.ت، صفحة 428/3):

بِكُلِّ فَتًى مَا شَابَ مِنْ رَوْعِ وَقْعِهِ وَلكِنَّهُ قَدْ شَبْنَ مِنْهُ الْوَقَائِعُ [الطويل]

وأمّا منْ حيثُ استخدامُها في القرآنِ الكريمِ، فقدْ ذهبَ غيرُ عالمٍ إلى أنّهُ لا يحملُ عليها كلامُ اللهِ عزَّ وجلَّ؛ ومنْ هؤلاءِ النّحّاسُ (النحاس، 1992م، صفحة 172/1)، وابنُ عادلٍ (عادل، 1998م، صفحة 146/13).

وكان ردُّ الهمذانيّ على رأيِ أبي عبيدةَ، الّذي يجعلُ لغةَ "أكلوني البراغيثُ" تقعُ في جريِ الكلامِ، وردّهُ على الفرّاءِ بالرّأيِ الّذي يؤدّي إلى عدمِ اشتمالِ خبرِ "ليسَ" على ما يربطُهُ باسمِها، قدْ وردَ في عرضِهِ إعرابَ كلمةِ "أمّة" في قولهِ تعالى: ﴿۞لَيْسُواْ سَوَآءٗۗ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ أُمَّةٞ قَآئِمَةٞ يَتۡلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ وَهُمۡ يَسۡجُدُونَ﴾[آل عمران: 113]

فقدْ ذكرَ الهمذانيُّ أنَّ أبا عبيدةَ يعربُ "أمّة" اسمَ "ليسَ"، ويعربُ "سواءً" خبرَها، ويجعلُ الواوَ في "ليسوا" كالواوِ في "أكلوني البراغيثُ"، والألفَ في "قاما غلاماكَ"، مفيدًا أنّهُ سهوٌ منهُ؛ بعلّةِ أنَّ هذهِ اللّغةَ تكونُ في ابتداءِ الكلامِ منْ غيرِ جريِ ذكرٍ (الهمذاني، 2006م، صفحة 111/2)، وقدْ ذكرَ أبو عبيدةَ هذا الوجهَ مشيرًا إلى أنّهُ سمعهُ منْ أبي عمرو الهذليّ، وأنَّ وجهَ الكلامِ: "أكلنيَ البراغيثُ"، في كتابهِ (مجازُ القرآن) (عبيدة، د.ت، صفحة 101/1).

وأمّا الهمذانيُّ فلا يرفضُ رأيَ أبي عبيدةَ الّذي يقولُ: إنَّ "ليسوا سواءً" على لغةِ "أكلوني البراغيثُ" انطلاقًا منْ أنّهُ لا يحملُ عليها القرآنُ الكريمُ، بلْ منْ أنّها وقعتْ في جريِ الكلامِ، وأنَّ مثلَ هذهِ اللّغةِ يكونُ في بدايةِ الكلامِ (الهمذاني، 2006م، صفحة 111/2)

ولمْ يكنِ الهمذانيُّ أوّلَ منْ رفضَ رأيَ أبي عبيدةَ للعلّةِ الّتي ذكرَها، ولا آخرَ منْ رفضَهُ؛ بلْ سبقهُ إلى ذلكَ الزّجّاجُ، مستخدمًا الرّدَّ: "ليسَ كما قالَ؛ لأنَّ ذكرَ أهلِ الكتابِ قدْ جرى" (الزجاج، 1988م، صفحة 458/1)، والنّحّاسُ الّذي أطلقَ الحكمَ؛ "غلطًا"؛ لأنّهُ تقدّمَ ذكرُهمْ، ولمْ يتقدّمْ ذكرُ "أكلوني البراغيثُ" (النحاس، 2008م، صفحة 150)، ومكّيُّ القيسيُّ الّذي قالَ: إنّها بعيدةٌ بسببِ تقدّمِ المذكورينَ قبلَ "ليسَ"، ولمْ يتقدّمْ في لغةِ "أكلوني البراغيثُ" شيءٌ، فهما ليسا مثلَ بعضِهما (القيسي، 1984م، صفحة 170/1)، والعكبريُّ الّذي قالَ: إنَّ الرّأيَ ضعيفٌ (العكبري، 1976م، صفحة 286/1)، وممّنْ رفضوا رأيَ أبي عبيدةَ، وجاؤوا بعدَ الهمذانيّ، القرطبيُّ الّذي تبعَ رأيَ النّحّاسِ آنفَ الذّكرِ (القرطبي، 2006م، صفحة 268/5).

والرّأيُ في هذهِ القضيّةِ الذّهابُ مذهبَ الهمذانيّ، وفريقهِ في رفضِ رأيِ أبي عبيدةَ؛ وذلكَ؛ لأنّهُ لمْ يبدأِ الكلامَ بـ"ليسوا" في الآيةِ، كما هوَ في "أكلوني البراغيثُ"، ولأنَّ الضّميرَ "الواوَ" عائدٌ على سابقٍ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ حرفًا على لغةِ "أكلوني البراغيثُ"، أوْ "يتعاقبونَ فيكمْ ملائكةٌ".

2- عدمُ اشتمالِ جملةِ خبرِ ليسَ على عائدٍ يعودُ على اسمِها

ردّ الهمذانيُّ على رأيِ الفرّاءِ بالحكمِ؛ "سهوٍ"، على رأيِهِ القائلِ: إنَّ منْ وجوهِ رفعِ "أمّةٌ" أنْ ترفعَ على "سواء" (الفرّاء، د.ت، صفحة 230/1)؛ أيْ: أنْ ترفعَ على الفاعليّةِ لـ "سواء"، وجعلُهُ الهمذانيُّ سهوًا منَ الفرّاءِ؛ بعلّةِ أنّهُ لا يعودُ على اسمِ "ليسَ" منْ خبرِها شيءٌ (الهمذاني، 2006م، صفحة 111/2)؛ أيْ: أنَّ إعمالَ "سواء" عملَ الفعلِ يجعلُ الخبرَ جملةً، وهذهِ الجملةُ منْ عاملٍ عَمِلَ عَمَلَ الفاعلِ، والفاعلُ لا يشتملُ على عائدٍ يعودُ على اسمِ "ليسَ".

ويشترطُ في الجملةِ الواقعةِ خبرًا أنْ يكونَ فيها ضميرٌ يعودُ على المبتدأِ (يعيش، 2001م، صفحة 233/1)، وإذا نُسِخَ المبتدأُ بـ "ليسَ" فإنّهُ يصبحُ اسمَ "ليسَ"، وتنطبقُ عليهِ شروطُهُ، بما فيهِ أنْ يشتملَ خبرُها، إذا كانَ جملةً، على ضميرٍ، وهوَ ما لمْ يتوفّرْ في الرّأيِ الّذي ذهبَ إليهِ الفرّاءُ، وردَّ عليهِ الهمذانيُّ بأنّهُ سهوٌ منهُ.

ولمْ يكنِ الهمذانيُّ وحدَهُ منْ رفضَ رأيَ الفرّاءِ، ولمْ يكنْ أوّلَ منْ رفضَهُ، ولا آخرَ منْ رفضَهُ؛ فقدْ رفضهُ قبلَهُ غيرُ عالمٍ، منهمُ النّحّاسُ، حاكمًا عليهِ بـ "الخطأِ"، ذاكرًا علّةَ الهمذانيّ منْ عدمِ وجودِ الضّميرِ العائدِ، مضيفًا علّتينِ أخريينِ غيرَ علّةِ الهمذانيّ، وهما: أنّهُ يرفعُ بما ليسَ جاريًا على الفعلِ، ويضمرُ ما لا حاجةَ إليهِ، إذْ تقدّمَ ذكرُ الكافرينَ، فلا يبقى للإضمارِ وجهٌ (النحاس، 2008م، صفحة 150)، ومنهمْ مكّيُّ القيسيُّ الّذي ذكرَ العللَ الّتي ذكرها النّحّاسُ (القيسي، 1984م، صفحة 170/1)، ومنهمُ الكرمانيُّ الّذي جعلَ هذا الرّأيَ عجيبًا؛ لإجراءِ "سواء" مجرى الفعلِ، ولعدمِ وجودِ العائدِ على اسمِ "ليسَ" (الكرماني، 1983م، صفحة 265/1)، ومنهمُ ابنُ عطيّةَ الّذي قالَ: إنّهُ خطأٌ مردودٌ (عطية، 2007م، صفحة 323/4)، ومنهمُ ابنُ الأنباريّ الّذي حكمَ عليهِ بـ "ليسَ صحيحًا" (الأنباري ا.، 1980م، صفحة 215/1)، ومنهمُ العكبريُّ الّذي قالَ: إنّهُ ضعيفٌ في المعنى والإعرابِ (العكبري، 1976م، صفحة 286/1).

وأمّا منْ جاؤوا بعدَ الهمذانيّ ورفضوا رأيَ الفرّاءِ، فمنهمُ القرطبيُّ الّذي نقلَ رأيَ النّحّاسِ سابقَ الذّكرِ (القرطبي، 2006م، صفحة 268/5)، ومنهمْ أبو حيّانَ الّذي أفادَ أنَّ رأيَ الفرّاءِ يضعفُ منْ حيثُ الحذفُ، إذْ تحذفُ جملةٌ معادلةٌ تقديرُها: "ليسَ أهلُ الكتابِ مستويًا منْ أهلِ الكتابِ أمّةٌ قائمةٌ موصوفةٌ بما ذكرَ وأمّةٌ كافرةٌ"، ومنْ حيثُ وضعُ الظّاهرِ موضعَ المضمرِ (حيان، 1993م، صفحة 308/3)، ومنهمُ الحلبيُّ الّذي ذكرَ ما قالهُ أبو حيّانَ، مبيّنًا أنَّ الفرّاءَ وضعَ "أهلَ الكتابِ" موضعَ الضّميرِ (الحلبي، د.ت، صفحة 355/3)، ومنهمُ ابنُ عادلٍ (عادل، 1998م، صفحة 475/5).

ولمْ أعثرْ، في حدودِ اطّلاعي، على منْ يقبلُ رأيَ الفرّاءِ، ويردُّ على النّحّاسِ في رفضِهِ، إلّا الشّوكانيَّ، الّذي قالَ: إنَّ رأيَ الفرّاءِ قويٌّ قويمٌ، رادًّا على النّحّاسِ الّذي يقولُ: إنّهُ لا حاجةَ إلى التّقديرِ، بأنَّ التّقديرَ ليسَ منْ بابِ ما لا حاجةَ إليهِ، ورادًّا على عدمِ وجودِ العائدِ بأنَّ تقديرَ العائدِ شائعٌ، ورادًّا على عدمِ إعمالِ "سواء" عملَ الفعلِ بأنّهُ غيرُ مسلّمٍ (الشوكاني، 1998م، صفحة 428/1).

والرّأيُ في هذهِ القضيّةِ الذّهابُ مذهبَ الهمذانيّ ومنْ معهُ في رفضِ رأيِ الفرّاءِ؛ لأنَّ ذلكَ يجنّبُ الإغراقَ في التّقديرِ، ويحمي منَ الخروجِ عنِ القواعدِ النّحويّةِ.

وأمّا ردُّ الهمذانيّ على النّحّاسِ، فقدْ جاءَ في قضيّتينِ: الأولى: في مجيءِ "كانَ" زائدةً أوّلَ الكلامِ، ناصبةً لخبرها؛ والأخيرةُ: في منعِ العطفِ على الاسمِ قبلَ تمامِ معناهُ.

3- مجيءُ "كانَ" زائدةً أوّلَ الكلامِ

قدْ وردتِ القضيّةُ الأولى، في إعرابِ قولهِ تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾[آل عمران: 110]، إذْ نقلَ رأيَ النّحّاسِ الّذي يقولُ: إنَّ "كانَ" زائدةٌ، والآيةُ بمعنى "أنتمْ خيرُ أمّةٍ" (النحاس، 2008م، صفحة 149)، وحكمَ الهمذانيُّ على هذا الرّأيِ بأنّهُ سهوٌ منَ النّحّاسِ؛ معلّلًا ذلكَ بوقوعِها في صدرِ الجملةِ، وبعملِها، وأنَّ الزّائدَ لا يقعُ أوّلا، ولا ينصبُ شيئًا (الهمذاني، 2006م، صفحة 107/2+108).

وقدْ ذكرَ غيرُ عالمٍ الشّرطينِ اللّذينِ أشارَ إليهما الهمذانيُّ، وشروطًا غيرَهما، منهمُ ابنُ الأثيرِ الّذي أفادَ أنّها تكونُ للتّوكيدِ، ولا تحتاجُ خبرًا، ولا تزادُ إلّا إذا كانتْ ماضيةً متوسّطةً أوْ متأخّرةً (الأثير، 2000م، صفحة 462/1)، ومنهمُ ابنُ يعيشَ الّذي أفادَ أنّهُ منْ حقّ الزّائدِ ألّا يكونَ عاملًا ولا معمولًا (يعيش، 2001م، صفحة 347/4)، ومنهمُ الأزهريُّ الّذي يقولُ: إنّها تكونُ بينَ شيئينِ متلازمينِ، ليسا جارًّا ومجرورًا (الأزهري، 2000م، صفحة 251/1).

وقدْ ردَّ الهمذانيُّ على النّحّاسِ رأيَهُ؛ بسببِ تحقق هذهِ الشّروطِ، ولمْ يكنِ النّحّاسُ أوّلَ منْ ذهبَ إلى أنَّ "كانَ" زائدةٌ، بلْ سبقهُ الفرّاءُ الّذي قالَ: إنَّ المعنى "أنتمْ خيرُ أمّةٍ"، وأنَّ إضمارَ "كانَ" وإظهارَها في مثلِ هذا سواءٌ (الفرّاء، د.ت، صفحة 229/1).

وذكرَ العلماءُ، بعدَ الفرّاءِ-الّذي لمْ يذكرهُ الهمذانيُّ في ردّهِ-، والنّحّاسِ -الّذي ذكرهُ في ردِّ الرّأيِ-، ذكروا لـ"كانَ" غيرَ معنى الزّيادةِ أكثرَ منْ معنى؛ منها: أنْ تكونَ ناقصةً دالّةً على الدّوامِ (الكرماني، 1983م، صفحة 265/1)، ومنها: أنْ تكونَ تامّةً بمعنى "وجدتمْ" وَ"حدثتمْ"، وَ"خير" حالًا، أوْ أنْ تكونَ بمعنى "صِرتُمْ" (النسفي، 2019م، الصفحات 198/4-199)، أوْ أنْ تكونَ على بابِها بمعنى: كنتمْ في علمِ اللهِ، أوْ في اللّوحِ المحفوظِ، مذكورينَ بأنّكمْ خيرُ أمّةٍ، أوْ أنْ تكونَ متّصلةً بـ "ففي رحمةِ اللهِ"؛ أيْ: يقالُ لهمْ يومَ القيامةِ: "كنتمْ خيرَ أمّةٍ"، وهذا بعيدٌ جدّا (الحلبي، د.ت، صفحة 349/3؛ عادل، 1998م، صفحة 464/5).

أمّا أنْ تكونَ زائدةً، فقدْ ذكرهُ غيرُ عالمٍ؛ ومنهمْ منْ لمْ يعترضْ عليهِ، إذِ اكتفى بذكرهِ، ومنهمْ منْ رفَضَهُ بإطلاقِ حكمٍ سلبيٍّ عليهِ، ومنهمْ منْ جاءَ قبلَ الهمذانيّ، ومنهمْ منْ جاءَ بعدَهُ.

أمّا منْ جاءَ قبلَ الهمذانيّ، واكتفى بذكرِ المعنى، فهوَ النّسفيُّ (النسفي، 2019م، صفحة 198/4)، وأمّا منْ رفضَهُ، حاكمًا عليهِ بأنّهُ خطأٌ، معلّلًا أنَّ "كانَ" الزّائدةَ لا تقعُ أوّلَ الكلامِ ولا تعملُ، فهوَ العكبريُّ (العكبري، 1976م، صفحة 284/1).

وأمّا منْ جاءَ بعدَ الهمذانيّ ولمْ يطلقْ حكمًا على كونِها زائدةً، فهوَ القرطبيُّ (القرطبي، 2006م، صفحة 260/5).

وأمّا منْ رفضوا هذا الرّأيَ، فقدْ جاؤوا على قسمينِ: الأوّلُ: أطلقَ الحكمَ بأنّهُ بعيدٌ؛ لوقوعها في أوّلِ الكلامِ ولعملِها، وقدْ أطلقَ هذا الحكمَ أبو حيّانَ (حيان، 1993م، صفحة 300/3)، والأخيرُ: أطلقَ الحكمَ؛ "مرجوحًا"، أوْ "غلطًا"، ذاكرًا العلّتينِ السّابقتينِ، مشيرًا إلى اتّفاقِ العلماءِ على رفضِ وقوعِ الزّائدِ أوّلَ الكلامِ، وإلى عدمِ تنافي الزّيادةِ معَ العملِ، ومنْ هؤلاءِ الحلبيُّ (الحلبي، د.ت، صفحة 349/3)، وابنُ عادلٍ (عادل، 1998م، الصفحات 463/5-463).

والرّأيُ في هذهِ القضيّةِ الذّهابُ مذهبَ الهمذانيّ، وهوَ رفضُ أنْ تكونَ "كانَ" زائدةً، والذّهابُ إلى أنّها ناقصةٌ دالّةٌ على الدّوامِ وعدمِ الانقطاعِ أوّلا، ثمَّ الذّهابُ إلى أنّها تامّةٌ بمعنى "وُجِدْتُمْ".

4- العطفُ على الاسمِ قبلَ تمامهِ

إنّ القضيّةَ الثّانيةَ الّتي ردَّ فيها على النّحّاسِ، هيَ منعُ النّحّاسِ العطفَ على الاسمِ قبلَ تمامِ معناهُ، ووردَ هذا في إعرابِ "الّذينَ لا يجدونَ" في قولهِ تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[التوبة: 79]، إذْ ذهبَ الهمذانيُّ إلى أنّها قدْ تكونُ في موضعِ جرٍّ عطفًا على "المؤمنينَ"، أوْ في موضعِ نصبٍ عطفًا على "المطّوّعينَ" (الهمذاني، 2006م، صفحة 298/3).

ثمَّ بيّنَ أنَّ النّحّاسَ يمنعُ الوجهَ الثّانيَ؛ لأنَّ هذا العطفَ، وَفْقَ رأيِ النّحّاسِ، يؤدّي إلى العطفِ على الاسمِ قبلَ تمامِهِ، ولأنَّ "يسخرونَ"، عطفٌ على "يلمزونَ"، وكلاهما داخلٌ في صلةِ الموصولِ الأوّلِ، وَ "يسخرونَ" هوَ تمامُ صلةِ الموصولِ، وقدْ حكمَ على رأيِ النّحّاسِ بأنّهُ سهوٌ منهُ (الهمذاني، 2006م، صفحة 299/3).

وقدْ ذكرَ النّحّاسُ منعهُ هذا في كتابهِ (إعرابُ القرآنِ) مستخدمًا الحكمَ "لا يجوزُ" (النحاس، 2008م، صفحة 377/1)، والسّهوُ الّذي وقعَ فيهِ النّحّاسُ- وفْقَ رأيِ الهمذانيّ- أنّهُ منعَ العطفَ على "المطّوّعينَ" بعلّةِ عدمِ تمامِ المعنى، ثمَّ أشارَ إلى أنَّ الاسمَ الموصولَ "الّذينَ"، هوَ ما لمْ يتمَّ معناهُ قبلَ العطفِ، وذلكَ لأنَّ "يسخرونَ" وقعتْ بعدَ المعطوفِ "الّذينَ يجدونَ"، وهوَ الفعلُ الّذي يحقّقُ تمامَ معنى الاسمِ الموصولِ في "الّذينَ يلمزونَ" بعطفِهِ على "يلمزونَ"، أيْ: أنّهُ حدّدَ اسمًا غيرَ تامٍّ، ثمَّ منعَ العطفَ على اسمٍ آخرَ تامٍّ، بعلّةِ عدمِ تمامهِ.

وقدْ ذهبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ إلى عدمِ جوازِ العطفِ على الاسمِ قبلَ تمامِهِ، وذلكَ في قولهِ: "إنَّ العطفَ على الموصوفِ وغيرهِ منَ الأسماءِ يؤذنُ بتمامِهِ، ألا ترى أنّكَ لا تعطفُ على الاسمِ منْ قبلِ أنْ يتمَّ جميعُ أجزائِهِ، فإذا كانَ العطفُ يؤذنُ بالتّمامِ، فعطفتَ، ثمَّ أتيتَ بعدَ العطفِ بما هوَ منْ تمامِهِ، فقدْ زعمتَ أنّهُ تامٌّ غيرُ تامٍّ، فنقضتَ بذكرِكَ ما بقيَ منَ الصّلةِ ما قدّمتَهُ منْ حكمِ التّمامِ بالعطفِ، فكانَ متدافعًا غيرَ مستقيمٍ" (الفارسي، 1987م، صفحة 142).

وبناءً على رأيِ أبي عليٍّ الفارسيِّ، فإنَّ الاسمَ الّذي لا يجوزُ العطفُ عليهِ هوَ الاسمُ الموصولُ في "الّذينَ يلمزونَ"، وهذا ما حكمَ عليهِ أبو حيّانَ بأنّهُ لا يمكنُ (حيان، 1993م، صفحة 469/5).

وانقسمَ العلماءُ حولَ الرّأيِ الّذي قالهُ النّحّاسُ إلى قسمينِ: الأوّلُ: يوافقُ على رأيِهِ، والأخيرُ: يرفضُهُ. وأمّا منْ قَبِلَ رأيَهُ، وذكرَ العلّةَ ذاتَها، فهوَ القرطبيُّ (القرطبي، 2006م، صفحة 316/10).

وأمّا منْ رفضَ الرّأيَ الّذي ذهبَ إليهِ النّحّاسُ فجاؤوا على نوعينِ منْ حيثُ ذكرُ النّحّاسِ أوْ عدمُهُ: فالأوّلُ يذكرُ النّحّاسَ ورأيَهُ، ويطلقُ على رأيِهِ حكمًا سلبيًّا، والأخيرُ: لا يذكرُ النّحّاسَ، بلْ يكتفي بذكرِ الرّأيِ الّذي رفضَهُ النّحّاسُ، ويعدّهُ منَ الوجوهِ الجائزةِ في الإعرابِ.

أمّا منْ رفضَ رأيَ النّحّاسِ بذكرِ اسمِهِ، فهوَ مكّيُّ القيسيُّ، وحكمَ على رأيِهِ أنّهُ وهمٌ منهُ (القيسي، 1984م، صفحة 334/1)، وأمّا علماءُ القسمِ الثّاني؛ أيْ: الّذينَ ذكروا الرّأيَ الّذي رفضهُ النّحّاسُ، فمنهمْ منْ جاءَ قبلَ الهمذانيِّ، مثلُ الكرمانيِّ (الكرماني، 1983م، صفحة 460/1)، والعكبريِّ (العكبري، 1976م، صفحة 652/2)، ومنهمْ منْ جاءَ بعدَهُ، مثلُ أبي حيّانَ (حيان، 1993م، صفحة 469/5)، والحلبيِّ الّذي أفادَ أنَّ "المطّوّعينَ" تامٌّ ولا يحتاجُ إلى غيرهِ (الحلبي، د.ت، صفحة 88/6)، وقدْ نقلَ رأيَ الحلبيِّ ابنُ عادلٍ (عادل، 1998م، صفحة 155/10).

وقدِ انطلقَ علماءُ آخرونَ لقبولِ عطفِ "الّذينَ يجدونَ" على "المطّوّعينَ" منْ بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ، وهوَ العطفُ الّذي اتّفقَ العلماءُ على جوازِهِ (الحازمي، د.ت، صفحة 17)، إذْ يتحقّقُ بِهِ التّنبيهُ على فضلِ الخاصِّ (القزويني، 2010م، صفحة 153)، وقدْ أشارَ إلى هذا العطفِ أبو حيّانَ في قولِهِ: "الّذينَ لا يجدونَ إلّا جهدَهمْ مدرجونَ في المطّوّعينَ" (حيان، 1993م، صفحة 468/5)، والألوسيُّ (الألوسي، 1994م، صفحة 335/5).

وبناءً على ما سبقَ، فالرّأيُ في هذهِ القضيّةِ الذّهابُ مذهبَ الهمذانيِّ وفريقِهِ، ضدَّ النّحّاسِ والقرطبيِّ، وذلكَ بالانطلاقِ أوّلا منْ أنَّ "المطّوّعينَ" تامٌّ بذاتِهِ، لا يحتاجُ إلى ما يجعلهُ تامًّا، وبالتّالي تُدحضُ حجّةُ النّحّاسِ، وبالانطلاقِ ثانيًا منْ عطفِ الخاصِّ على العامِّ، وفضلِ الخاصِّ "الّذينَ لا يجدونَ إلّا أنفسَهمْ" على غيرِهمْ منَ المطّوّعينَ؛ لأنّهمْ جاهدُوا بأنفسِهمْ، وهيَ كلُّ ما يملكونَ.

5- نصبُ ضميرِ الظّرفِ على الظّرفيّةِ منْ دونِ إبرازِ حرفِ الجرِّ "في"

إنَّ الأصلَ في الظّرفِ أنْ يقترنَ بِـ "في"، ويُستغنى عنها بمعناها معَ الظّاهرِ، ويلزمُ الرّجوعُ إلى الأصلِ معَ المضمرِ؛ لأنَّ الإضمارَ يعيدُ الشّيءَ إلى نفسِهِ (الجيش، 2007م، صفحة 2029؛ الحلبي، د.ت، صفحة 308/2)، إلّا أنّهُ يجوزُ حذفُ الجارِّ "في"، معَ المضمرِ، كما جازَ حذفُهُ معَ الظّاهرِ (الشجري، 1992م، صفحة 7/1)، ولكنَّ هذا الجوازَ مقتصرٌ على الظّرفِ المتصرّفِ، بشرطِ أنْ يكونَ العاملُ فعلًا، أوْ ما يعملُ عملَهُ، مثلُ اسمِ الفاعلِ، أوِ اسمِ المفعولِ (الجيش، 2007م، صفحة 2028)، والظّرفُ المتصرّفُ: هوَ الّذي يفارقُ الظّرفيّةَ إلى حالةٍ لا تشبهُها، كأنْ يستخدمَ مبتدأً، أوْ خبرًا (الأزهري، 2000م، صفحة 526/1).

وقدْ جاءَ العلماءُ في إعرابِ ظرفِ المضمرِ المتّصلِ بالفعلِ على ثلاثةِ أقسامٍ: منهمْ منْ ذكرَ وجهًا إعرابيًا واحدًا لهُ، وهوَ أنْ ينصبَ مفعولًا على السّعةِ (المبرد، 1997، صفحة 33/1)، وأنّهُ لا ينصبُ على الظّرفيّةِ (الأزهري، 2000م، صفحة 522/1)، ومنهمْ منْ ذهبَ إلى أنّهُ يعربُ ظرفًا، ولكنّهُ جرى مجرى المفعولِ بِهِ، بأنْ وصلَ إليهِ الفعلُ بنفسِهِ (الحلبي، د.ت، صفحة 303/8)، ومنهمْ منْ أجازَ نصبَهُ على الوجهينِ: على الظّرفيّةِ، وعلى المفعوليّةِ (حيان، 2005م، صفحة 361/6).

وكانَ موطنُ ردِّ الهمذانيِّ على رأيِ الزّمخشريِّ بالحكمِ؛ "سهوٌ" في بيانِهِ وجوهَ إعرابِ الهاءِ في "فليصمْهُ" في قولِهِ تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُۖ﴾[البقرة: 185]، إذْ أفادَ الهمذانيُّ أنَّ أصلَها "فليصمْ فيهِ"، ثمَّ اتّسعَ فيهِ، وجُعلتْ مفعولًا على السّعةِ، وأشارَ إلى رأيِ الزّمخشريِّ بأنَّ الهاءَ منصوبةٌ على الظّرفيّةِ، وحكمَ على رأيِهِ بالسّهوِ، معلّلًا ذلكَ بأنّها لوْ كانتْ ظرفًا لكانتْ معها "في"؛ لأنَّ ضميرَ الظّرفِ لا يكونُ ضميرًا بنفسِهِ (الهمذاني، 2006م، الصفحات 455/1-456)، وقدْ أوردَ الزّمخشريُّ رأيَهُ هذا في كتابِهِ (الكشّافُ عنْ حقائقِ غوامضَ التّنزيلِ، وعيونِ الأقاويلِ فيْ وجوهِ التّأويلِ)، مشيرًا إلى أنّهُ لا يكونُ مفعولًا بِهِ (الزمخشري، 1998م، صفحة 383/1).

أمّا معربو القرآنِ الكريمِ، فقدْ جاؤوا على أربعةِ أقسامٍ: القسمُ الأوّلُ: لمْ يعربوا الضّميرَ، بلِ اكتفوا بإعرابِ "شهر"، منهمُ النّحّاسُ (النحاس، 2008م، صفحة 81/1)، ومكّيُّ القيسيُّ (القيسي، 1984م، صفحة 122/1)، إذْ أعربَهُ كلاهما مفعولًا فيهِ؛ والقسمُ الثّاني: أعربوا الضّميرَ على أنّهُ مفعولٌ بِهِ، ولمْ يردّوهُ إلى الظّرفيّةِ بحجّةِ أنَّ الظّرفيّةَ تشترطُ وجوبَ إبرازِ حرفِ الجرِّ "في"؛ أيْ: أنّهمْ ذكروا العلّةَ نفسَها الّتي ذكرَها الهمذانيُّ، وذهبَ هذا المذهبَ الكرمانيُّ (الكرماني، 1983م، صفحة 199/1)، وابنُ الأنباريِّ (الأنباري ا.، 1980م، صفحة 145/1)، والعكبريُّ (العكبري، 1976م، صفحة 152/1)؛ والقسمُ الثّالثُ: ذكرُوا ما ذهبَ إليهِ الزّمخشريُّ، موافقينَ رأيَهُ، أوْ رافضينَ لهُ، وهوَ أنّها منصوبةٌ على الظّرفيّةِ، ولا تكونُ مفعولًا بِهِ، فقدْ قبلَ رأيَ الزّمخشريِّ أبو حيّانَ (حيان، 1993م، صفحة 198/2)، وقدْ رفضهُ الحلبيُّ مستخدمًا عبارةَ "فيهِ نظرٌ لا يخفى"(الحلبي، د.ت،

صفحة 284/2)، وابنُ عادلٍ، الّذي استخدمَ عبارةَ السّمينِ الحلبيّ نفسَها (عادل، 1998م، صفحة 283/2)؛ والقسمُ الأخيرُ: أعربوا الضّميرَ بأنّهُ منصوبٌ بنزعِ الخافضِ، منهمُ العكبريُّ (العكبري، 1976م، صفحة 152/1).

ويلاحظُ ممّا سبقَ أنّهُ ليسَ الزّمخشريُّ وحدَهُ منْ ذهبَ إلى أنَّ الهاءَ مفعولٌ فيهِ، بلْ تبعهُ في ذلكَ أبو حيّانَ، ويلاحظُ أيضا أنّهُ لمْ يرفضْ أحدٌ قبلَ الهمذانيّ رأيَ الزّمخشريّ، في حينِ رفضَهُ بعدَهُ الحلبيُّ، وابنُ عادلٍ، والرّأيُ في هذهِ القضيّةِ الذّهابُ إلى أنّهُ يجوزُ في الضّميرِ الوجهانِ: النّصبُ على المفعوليّةِ، والنّصبُ على الظّرفيّةِ، وذلكَ بالاعتمادِ على الاتّساعِ في إضمارِ الظّرفِ المتصرّفِ منْ دونِ إبرازِ حرفِ الجرّ "في".

6- رفعُ فعلِ الجزاءِ المضارعِ إذا كانَ الشّرطُ ماضيًا

حكمَ الهمذانيُّ على رأيٍ ثانٍ للزّمخشريّ بأنّهُ سهوٌ، وهوَ رفضُهُ رفعَ فعلِ الجزاءِ المضارعِ إذا كانَ الشّرطُ ماضيًا، وقدْ تباينتْ آراءُ العلماءِ حولَ رفعِ هذا الجزاءِ، وحولَ علّةِ الرّفعِ.

أمّا منْ حيثُ حكمُ الرّفعِ والجزمِ، فقدْ ذهبَ ابنُ يعيشَ إلى أنَّ الجزمَ صحيحٌ، وأنَّ الرّفعَ قبيحٌ (يعيش، 2001م، الصفحات 108/5-109)، في حينِ ذهبَ ابنُ مالكٍ إلى أنَّ الرّفعَ يكونُ بكثرةٍ (مالك، 1990م، صفحة 77/4)، وأشارَ الشّاطبيُّ إلى أنَّ الرّفعَ يحسنُ، ويجوزُ الجزمُ (الشاطبي، 2007م، صفحة 131/6).

وأمّا علّةُ جوازِ الرّفعِ، فقدْ تكونُ على معنى التّقديمِ، وقدْ مثّلَ إليها سيبويهِ بقولهِ: "وقدْ تقولُ: إنْ أتيتني آتيكَ؛ أيْ: آتيكَ إنْ أتيتني" (سيبويه، 1988، صفحة 66/3)، واستشهدَ بقولِ زهيرِ بنِ أبي سلمى (سلمى، 1998م، صفحة 115).

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمُ [البسيط]

ووضّحَ السّيرافيُّ الشّاهدَ في هذا البيتِ، وهوَ رفعُ "يقولُ"، وأنَّ سيبويهِ لمْ يجعلْهُ للشّرطِ في اللّفظِ، وجعلَهُ في تقديرِ التّقديمِ، كأنّهُ يريدُ: "يقولُ: لا غائبٌ مالي إنْ أتاهُ خليلٌ" (السيرافي، 1974، صفحة 94/2)؛ أيْ: أنَّ سيبويهِ يذهبُ إلى رفعِ الفعلِ المضارعِ على نيّةِ تقديمِهِ.

وذهبَ المبرّدُ إلى أنَّ العلّةَ تكونُ بتقديرِ الفاءِ، ورفضَ رأيَ سيبويهِ في أنْ يكونَ التّقديمُ مسوّغًا لرفعِ الجزاءِ (المبرد، 1997، صفحة 112/1)، وذهبَ العكبريُّ إلى أنَّ العلّةَ في جوازِ جزمِ الجزاءِ ورفعِهِ إذا كانَ الشّرطُ ماضيًا تعودُ إلى عدمِ ظهورِ لفظِ الجزمِ في الشّرطِ (العكبري، 1976م، صفحة 253/1).

وقدِ اختارَ أبو حيّانَ رأيَ سيبويهِ، وهوَ أنْ تكونَ النّيّةُ بالمرفوعِ هيَ التّقديمَ (حيان، 1993م، صفحة 101/3)، وجعلَ رأيَ كلٍّ منَ المبرّدِ والعكبريّ ضعيفًا (حيان، 1993م، صفحة 100/3).

وكانَ ردُّ الهمذانيّ على إنكارِ الزّمخشريّ في تحديدِ نوعِ "ما" في قولهِ تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: 30]، إذْ ذهبَ الهمذانيُّ إلى أنّها قدْ تكونُ موصولةً، أوْ مستأنفةً، أوْ شرطيّةً، وأشارَ إلى أنَّ الزّمخشريَّ وغيرَهُ يرفضونَ أنْ تكونَ شرطيّةً؛ لأنَّ الفعلَ المضارعَ "تودُّ" مرفوعٌ. وحكمَ على إنكارِهمْ بأنّهُ سهوٌ منهمْ، وعلّلَ ذلكَ بأنَّ الجزاءَ تابعٌ للشّرطِ، ولمّا لمْ يظهرِ الجزمُ في الشّرطِ الماضي حُمِلَ عليهِ الجوابُ فلمْ يجزمْ، وتُركَ على أوّلِ أحوالهِ، وهوَ الرّفعُ؛ فهوَ مرفوعٌ في اللّفظِ، مجزومٌ في المعنى (الهمذاني، 2006م، صفحة 38/2)؛ أيْ: أنَّ الهمذانيَّ يقبلُ أنْ تكونَ "ما" شرطيّةً، وأنْ يكونَ جوابُ الشّرطِ مرفوعًا إذا كانَ فعلُهُ ماضيًا؛ لأنَّ الجزمَ لا يظهرُ على الفعلِ الماضي.

وقدْ ذكرَ الزّمخشريُّ رأيَهُ بأنَّ "ما" لا تكونُ شرطيّةً؛ لارتفاعِ "تودُّ" (الزمخشري، 1998م، صفحة 546/1)، ولمْ يكنِ الزّمخشريُّ أوّلَ منْ ذكرَ هذا الرّأيَ، بلْ سبقهُ إليهِ غيرُ عالمٍ، وقدْ أفادوا هذا بأكثرَ منْ طريقةٍ.

أمّا الطّريقةُ الأولى: فكانتْ بالذّهابِ إلى أنَّ جعلَ "ما" شرطيّةً يؤدّي إلى جزمِ "تودّ"، وكأنّهمْ يرفضونَ أنْ تكونَ "ما" شرطيّةً في حالِ رفعِ "تودُّ". منْ هؤلاءِ: الفرّاءُ (الفرّاء، د.ت، صفحة 206/1)، والنّحّاسُ (النحاس، 2008م، صفحة 128/1)، ومكّيُّ القيسيُّ (القيسي، 1984م، صفحة 155/1).

وأمّا الطّريقةُ الثّانيةُ: فكانتْ بإطلاقِ أحكامٍ تقويميّةٍ سلبيّةٍ على كونِ "ما" شرطيّةً، وتقديرِ الفاءِ قبلَ "تودُّ". ومنْ هذهِ الأحكامِ: "فيهِ بعدٌ" الّذي أطلقَهُ الكرمانيُّ (الكرماني، 1983م، صفحة 251/1)، ومنها الحكمُ؛ "فيهِ ضعفٌ" الّذي أطلقَهُ ابنُ عطيّةَ (عطية، 2007م، صفحة 195/3)، ومنها "لا يجوزُ" الّذي أطلقَهُ القرطبيُّ (القرطبي، 2006م، صفحة 90/5)

وأمّا الطّريقةُ الثّالثةُ: فكانتْ في عرضِ وجوهِ معاني "ما"، ثمَّ اختيارِ الوجهِ الّذي يقولُ إنّها غيرُ شرطيّةٍ. وهذا ما فعلهُ ابنُ الأنباريّ، الّذي أشارَ إلى أنَّ "ما" قدْ تكونُ بمعنى "الّذي"، أوْ شرطيّةً، فتقدّرُ فاءٌ محذوفةٌ قبلَ "تودُّ"، ثمَّ اختارَ أنْ تكونَ موصولةً، مستخدمًا التّعبيرَ؛ "أوجه الوجهينِ" (الأنباري ا.، 1980م، صفحة 200/1).

وأمّا الّذينَ ذهبوا مذهبًا مخالفًا للزّمخشريّ، غيرَ الهمذانيّ؛ أيْ: أنّهمْ يقبلونَ أنْ تكونَ "ما" شرطيّةً في حالِ رفعِ "تودُّ"، فمنهمُ العكبريُّ، الّذي أفادَ أنّهُ يجوزُ أنْ تكونَ "ما" شرطيّةً، وأنْ تكونَ "تودُّ" مرفوعةً على تقديرِ "فهيَ تودُّ"، أوْ منْ دونِ تقديرِ الفاءِ؛ معلّلًا ذلكَ بأنَّ الشّرطَ ماضٍ، وإذا لمْ يظهرِ الشّرطُ في الماضي جازَ في الجزاءِ الجزمُ والرّفعُ (العكبري، 1976م، صفحة 253/1)، ومنهمْ أبو حيّانَ (حيان، 1993م، صفحة 100/3)، ومنهمُ الحلبيُّ، الّذي حكمَ على رأيِ الزّمخشريّ بأنّهُ "ليسَ بشيءٍ"، معلّلًا ذلكَ بالعلّةِ الّتي ذكرَها العكبريُّ في جوازِ الجزمِ والرّفعِ (الحلبي، د.ت، صفحة 118/3)، ومنهمُ الألوسيُّ، الّذي ذهبَ إلى أنّهُ لا مانعَ منَ الجزمِ والرّفعِ (الألوسي، 1994م، صفحة 123/2).

والرّأيُ في هذهِ الآيةِ الذّهابُ إلى أنَّ "ما" بمعنى "الّذي"، وأنْ تكونَ معطوفةً على "ما" الأولى، والابتعادُ عنْ كونِها شرطيّةً؛ ليسَ لعلّةٍ نحويّةٍ في عدمِ جوازِ رفعِ "تودُّ"؛ لأنَّ إشاراتِ النّحاةِ تفيدُ بجوازِ رفعِ الجزاءِ وجزمِهِ إذا كانَ الشّرطُ ماضيًا، ولكنْ لعلّةٍ معنويّةٍ؛ إذْ يصبحُ المعنى أنَّ النّفسَ تجدُ عملَها، الّذي هوَ على قسمينِ: الخيرِ والشّرّ، ثمَّ تودُّ أنْ يكونَ بينها وبينَ عملِ السّوءِ أمدًا بعيدًا.

ثانيًا: ردُّ الهمذانيّ على العلماءِ الّذين لم يذكرْ أسماءَهم صراحةً

كانَ الهمذانيُّ يشيرُ إلى وجودِ منْ يقولُ بالوجهِ الإعرابيّ الّذي يجعلهُ "سهوا"، باستخدامِ الفعلِ المبنيّ للمجهولِ "قيلَ"، منْ دونِ أنْ يذكرَ اسمَ العالمِ. وعمدَ الباحثُ إلى إسنادِ هذهِ الآراءِ إلى أصحابها؛ فكانَ منْ أصحابِ هذهِ الآراءِ: مكّيُّ القيسيُّ، والكرمانيُّ، والعكبريُّ؛ إذْ حكمَ بالحكمِ؛ "سهوٌ" على رأيينِ لمكّيّ القيسيّ، وعلى رأيٍ واحدٍ لكلٍّ منَ الكرمانيّ والعكبريّ.

وقدْ ردَّ الهمذانيُّ بالحكمِ؛ "سهوٌ" على مكّيّ القيسيّ في قضيّتينِ: الأولى ذهبَ فيها إلى إعمالِ المضافِ إليهِ في المضافِ، والأخيرةُ: ذهبَ فيها إلى مجيءِ الحالِ بعدَ الفاءِ؛ وكانَ مرّةً ردًّا على الكرمانيّ في قضيّةٍ تتّصلُ بتحديدِ الاسمِ الّذي يعودُ عليهِ الضّميرُ، ومرةً ردًّا على العكبريّ بقضيّةٍ مرتبطةٍ بالظّرفِ الواقعِ بعدَ "أفعلَ" التّفضيلِ: أصفةٌ لهُ أمْ متعلّقٌ بهِ؟، وهذا بيانُ هذه القضايا:

1- إعمالُ المضافِ إليهِ في المضافِ

إنَّ إعمالَ المضافِ إليهِ في المضافِ غيرُ جائزٍ بلا خلافٍ عندَ العلماءِ. وقدْ أشارَ ابنُ الشّجريّ إلى أنَّ المضافَ إليهِ لا يعملُ في المضافِ؛ لأنَّ المضافَ إليهِ منزّلٌ منزلةَ الجزءِ منَ المضافِ؛ لأنّهُ يحلُّ محلَّ التّنوينِ ويعاقبهُ (الشجري، 1992م، صفحة 268/1)، ولأنّهُ جزءٌ منهُ فلا يعملُ فيهِ، بلا خلافٍ بينَ العلماءِ.

وقدْ أشارَ ابنُ باشباذ إلى اتّفاقِ العلماءِ على عدمِ إعمالهِ (باشباذ، 1997م، صفحة 182)، ويؤكّدُ هذا انتشارُ هذهِ القاعدةِ في كتبِ النّحوِ وكتبِ إعرابِ القرآنِ الكريمِ، أمّا في كتبِ النّحوِ، فقدْ ذكرها ابنُ مالكٍ (مالك، 1982م، صفحة 995)، وناظرُ الجيشِ (الجيش، 2007م، صفحة 1950)، وأبو حيّانَ (حيان، 2005م، صفحة 330/7)، والسّيوطيُّ (السيوطي، 1998م، صفحة 130/2)؛ وأمّا في كتبِ إعرابِ القرآنِ الكريمِ، فقدْ ذكرها الكرمانيُّ (الكرماني، 1983م، صفحة 812، 626، 1328)، والحلبيُّ (الحلبي، د.ت، صفحة 249/1)، وابنُ عادلٍ (عادل، 1998م، صفحة 495/1)، والألوسيُّ (الألوسي، 1994م، صفحة 134/2).

وقدْ ذكرَ الهمذانيُّ هذهِ القاعدةَ غيرَ مرّةٍ (الهمذاني، 2006م، صفحة 209/4؛ 597/4؛ 16/5)، أمّا الموضعُ الّذي ردَّ فيهِ على مكّيّ القيسيّ، منْ دونِ ذكرِ اسمهِ، بأنّهُ وقعَ بهِ في السّهوِ، فكانَ في تحديدِ النّاصبِ للظّرفِ "إذا" في قولهِ تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[البقرة: 11]، إذْ أفادَ أنَّ العاملَ فيها قدْ يكونُ الجوابُ "قالوا"، وقدْ يكونُ فعلًا مضمرًا دلَّ عليهِ "قالُوا"، أوْ قدْ يكونُ "قِيْلَ". وعلى الرّأيِ الأخيرِ حكمَ بالسّهوِ؛ معلّلًا ذلكَ بأنَّ المضافَ إليهِ لا يعملُ في المضافِ (الهمذاني، 2006م، صفحة 155/1).

وقدْ كانَ مكّيُّ القيسيُّ أوّلَ منْ ذهبَ إلى هذا الرّأيِ، أنْ تعملَ "قيلَ" في "إذا"-؛ إذْ ذكرهُ مشيرًا إلى أنَّ بعضَ النّحاةِ يمنعُهُ، دونَ أنْ يمنعَهُ هوَ نفسُهُ، وأضافَ الرّأيينِ الآخرينِ اللّذينِ أشارَ إليهما الهمذانيُّ (القيسي، 1984م، صفحة 78/1).

ولمْ يكنِ الهمذانيُّ أوّلَ منْ رفضَ الرّأيَ القائلَ بانتصابِ "إذا" بالفعلِ "قيلَ"، إذْ رفضهُ قبلَهُ ابنُ الأنباريّ، وحكمَ عليهِ بأنّه؛ "لمْ يجزْ" (الأنباري ا.، 1980م، صفحة 56/1)، ورفضَهُ أيضا العكبريُّ مستخدمًا الحكمَ؛ "خطأ" (العكبري، 1976م، صفحة 27/1).

وبناءً على ما سبقَ منْ إشاراتِ العلماءِ، الّتي مفادها أنَّ المضافَ إليهِ لا يعملُ في المضافِ، ورفضهمْ أنْ تعملَ "قيلَ" في "إذا" باستخدامِ أحكامٍ تقويميّةٍ سلبيّةٍ، فإنَّ الرّأيَ في هذهِ القضيّةِ هوَ الذّهابُ مذهبَ الهمذانيّ وفريقهِ ضدَّ مكّيّ القيسيّ. ويمكنُ دعمُ هذا الرّأيِ انطلاقًا منَ المضافِ، وهوَ "إذا"، إذْ أشارَ غيرُ عالمٍ إلى أنَّ العاملَ فيها هوَ جوابُها (المجاشعي، 2007م، صفحة 110).

2- مجيءُ الحالِ بعدَ الفاءِ.

وأمّا القضيّةُ الثّانيةُ، الّتي حكمَ فيها الهمذانيُّ على رأيِ مكّيّ القيسيّ بأنّهُ "سهوٌ"، فهيَ مجيءُ الحالِ بعدَ الفاءِ.

وقدْ أشارَ سيبويهِ إلى حالِ ما بعدَ الفاءِ، فقالَ: "اعلمْ أنَّ ما انتصبَ في بابِ الفاءِ ينتصبُ على إضمارِ أنْ، وما لمْ ينتصبْ فإنّهُ يشركُ الفعلَ الأوّلَ فيما دخلَ فيهِ، أوْ يكونُ في موضعِ مبتدأٍ، أوْ مبنيًّا على مبتدأٍ، أوْ في موضعِ اسمٍ ممّا سوى ذلكَ" (سيبويه، 1988، صفحة 28/3).

أيْ: أنَّ الحالَ لا تقعُ بعدَ الفاءِ؛ لأنَّ محلَّ الحالِ النّصبُ، ولا تضمرُ قبلها "أنْ"؛ أيْ: أنّهُ انتفى بالنّصبِ على إضمارِ "أنْ" إمكانيةُ مجيءِ الحالِ بعدَ الفاءِ. ويدعمُ هذا قولُ السّيرافيّ: "واعلمْ أنَّ الفاءَ لا تضمرُ فيها "أنْ" في الواجبِ، ولا يكونُ في هذا البابِ إلّا الرّفعُ" (السيرافي، 2008م، صفحة 227/3)، وعليهِ لا يأتي الحالُ، وهوَ منْ بابِ المنصوباتِ، بعدَ الفاءِ.

ومن ناحيةٍ أخرى، لا تقعُ الحالُ بعدَ الفاءِ؛ لأنَّ الفاءَ تكونُ عاطفةً، وتفيدُ التّرتيبَ (هشام، 2002م، صفحة 476/2)، وتفيدُ معَ التّرتيبِ التّعقيبَ (المرداي، 1992م، صفحة 61)؛ ولأنَّ الحالَ لا ترتيبَ فيها (العكبري، 1976م، صفحة 34/1)، وعليهِ لا تأتي الحالُ بعدَ الفاءِ، ولكنْ يشترطُ دخولُ الفاءِ أوْ "ثمَّ" على الحالِ الّتي تدلُّ على التّدرّجِ في ازديادِ ثمنِ شيئًا فشيئًا، مثلُ: أخذتهُ بدرهمٍ فصاعدًا، أوِ التّدرّجِ في غيرِ ازديادٍ، مثلُ: تصدّقَ بدينارٍ فسافلًا (يعيش، 2001م، صفحة 33/2).

وقدْ أشارَ الهمذانيُّ إلى عدمِ مجيءِ الحالِ بعدَ الفاءِ في إعرابهِ "فهمْ لا يرجعونَ" في قولهِ تعالى:" ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ١٧ صُمُّۢ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة:17-18]، فقدْ أعربَها: "ابتداءٌ وخبرٌ، وهوَ كلامٌ مستأنفٌ، وقيلَ: في موضعِ نصبٍ على الحالِ، وهوَ الضّميرُ في "تركَهمْ"، وهوَ سهوٌ؛ لأنَّ ما بعدَ الفاءِ لا يكونُ حالًا؛ لأنَّ الفاءَ وضعتْ في الأمرِ العامِّ للتّرتيبِ، والحالُ عارٍ منَ التّرتيبِ" (الهمذاني، 2006م، صفحة 172/1).

وفي حدودِ اطّلاعي، قدْ كانَ مكّيُّ القيسيُّ أوّلَ منْ ذهبَ إلى أنَّ "فهمْ لا يرجعونَ" ابتداءٌ وخبرٌ، في موضعِ الحالِ مِنْ "تركَهمْ" (القيسي، 1984م، صفحة 81/1)، وعليهِ فيكونُ هوَ منْ أشيرَ إليهِ الهمذانيُّ بالفعلِ "قيلَ"، وحكمَ على رأيهِ بالسّهوِ.

ولمْ يكنِ الهمذانيُّ أوّلَ، ولا آخرَ منْ يرفضُ رأيَ مكّيّ القيسيّ، منْ دونِ ذكرِ اسمِهِ أيضا، بلْ رفضهُ قبلَهُ العكبريُّ، وحكمَ عليهِ بالخطأِ، معلّلًا ذلكَ بأنَّ الفاءَ للتّرتيبِ، ولا ترتيبَ في الأحوالِ (العكبري، 1976م، صفحة 34/1)، وأمّا منْ رفضَهُ بعدَ الهمذانيّ، فقدْ تبعُوا رأيَ العكبريّ، ومنهمُ السّمينُ الحلبيُّ (الحلبي، د.ت، صفحة 166/1)، وابنُ عرفةَ (عرفة، 2008م، صفحة 62/1)، وابنُ عادلٍ (عادل، 1998م، صفحة 383/1).

وبناءً على ما سبقَ، فإنَّ الرّأيَ الذّاهبُ مذهبَ الهمذانيّ وفريقِهِ ضدَّ مكّيّ القيسيّ، ويدعمُ هذا الرّأيَ أيضًا أنَّ الجملةَ "فهمْ لا يرجعونَ" اسميّةٌ استئنافيّةٌ، وأنّها لوْ كانتْ حاليّةً لسُبقتْ بالواوِ، وليسَ بالفاءِ، وهذا ما أفادهُ الخوارزميُّ في قولهِ: "والجملةُ تقعُ حالًا، ولا تخلو منْ أنْ تكونَ اسميّةً أوْ فعليّةً، فإنْ كانتْ اسميّةً فالواوُ، إلّا ما شذَّ منْ قولهمْ: كلّمتهُ فوهُ إلى فيَّ" (الخوارزمي، 1990م، صفحة 437/1).

ويدعمُ كونَها استئنافيّةً، وليستْ حاليّةً، عدمُ جوازِ دخولِ حروفِ العطفِ في شيءٍ منَ المكرّراتِ (الجيش، 2007م، صفحة 2253)، إذْ وقعتْ جملةُ "فهمْ لا يرجعونَ" بعدَ "صمٌّ بكمٌ عميٌ"؛ أيْ: بعدَ متعدّدٍ أوْ متكرّرٍ، فلا تكونُ عاطفةً، بلِ استئنافيّةً.

3- تحديدُ الاسمِ الّذيْ يعودُ عليهِ الضّميرُ

ردَّ الهمذانيُّ في هذهِ القضيّةِ على الكرمانيّ، في نقاشِهِ عودَ ضميرِ "الهاءِ" في "مثلِهِ" في قولهِ تعالى:" ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾[البقرة: 23]، إذْ يرى أنَّ الضّميرَ عائدٌ على "المُنزَّل"، وأفادَ أنّهُ قيلَ: إنّهُ عائدٌ على الأندادِ، وقدْ حكمَ على هذا الرّأيِ بالسّهوِ، معلّلًا ذلكَ أنَّ ارتيابَ المشركينَ في المُنْزَلِ والمُنْزَلِ عليهِ، وليسَ في المُنزِلِ (الهمذاني، 2006م، صفحة 191/1)، مستشهدًا بإيمانهمْ بأنَّ اللهَ خالقُ السّماواتِ والأرضِ، إذْ أقرّوا ذلكَ في قولهِ تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[لقمان: 25].

وقدْ رددتُ هذا الرّأيَ للكرمانيّ؛ لأنّهُ أوّلُ منْ ذهبَ إليهِ، في حدودِ اطّلاعي، وذلكَ في ذهابهِ إلى أنّها قدْ تعودُ على واحدٍ منْ ثلاثةٍ، وهيَ: القرآنُ الكريمُ، ومحمّدٌ عليهِ السّلامُ، والأندادُ (الكرماني، 1983م، صفحة 125/1)"، وقدْ ذكرَ هذهِ الوجوهَ الثّلاثةَ بعدَهُ العكبريُّ (العكبري، 1976م، صفحة 40/1).

وقدْ ذهبَ الّذينَ قبلَ الكرمانيّ في "الهاءِ" غيرَ مذهبٍ؛ فمنهمْ منْ ذكرَ أنّها كنايةٌ عنِ القرآنِ المجيدِ، ولمْ يذكرُوا لها وجهًا آخرَ، ومنْ هؤلاءِ الفرّاءُ (الفرّاء، د.ت، صفحة 19/1)، وأبو عبيدةَ (عبيدة، د.ت، صفحة 34/1)، وذكرَ بعضُهمْ لها وجهينِ: أنْ تكونَ عائدةً على القرآنِ، أوْ على سيّدنا محمّدٍ، ومنْ هؤلاءِ منْ رجّحَ أنْ يكونَ الضّميرُ عائدًا على القرآنِ، مثلُ الطّبريّ (الطبري، 2001م، صفحة 397/1)، ومنهمْ منْ ذكرَ الرّأيينِ منْ دونِ ترجيحٍ، مثلُ الزّجّاجِ (الزجاج، 1988م، صفحة 100/1).

وأمّا الّذينَ جاؤوا بعدَ الكرمانيّ، فمنهمْ منْ ذكرَ الوجوهَ الثّلاثةَ: القرآنَ، ومحمّدًا، والأندادَ، ومنْ هؤلاءِ النّسفيُّ (النسفي، 2019م، صفحة 417/1)، والسّمينُ الحلبيُّ، مفيدًا أنّهُ لا حاجةَ للذّهابِ إلى عودِ الضّميرِ على "الأندادِ"، وأنَّ المعنى يأباهُ (الحلبي، د.ت، صفحة 200/1)، وابنُ عادلٍ، الّذي ذكرَ ما ذكرَهُ السّمينُ الحلبيُّ (عادل، 1998م، صفحة 435/1)، ومنهمْ منْ ذكرَ أنّهُ قدْ يعودُ على القرآنِ أوْ على سيّدنا محمّدٍ، وجعلَ العودَ على

المُنْزَلِ؛ أي: القرآنَ، هوَ الأوجهَ؛ لأنَّ فيهِ سلامةَ التّرتيبِ، والوقوعَ على أصحِّ الأساليبِ، وهذا رأيُ الزّمخشريِّ (الزمخشري، 1998م، الصفحات 220/1-221)، ومنهمْ منْ ذكرَ ثلاثةَ آراءٍ ليسَ "الأندادُ" واحدًا منها، وهيَ: أنْ يعودَ على القرآنِ الكريمِ، أوْ على سيّدنا محمّدٍ عليهِ الصّلاةُ والسّلامُ، أوْ على الكتبِ القديمةِ، مثلَ التّوراةِ والإنجيلِ والزّبورِ، ومن أصحابِ هذا الرّأيِ ابنُ عطيّةَ (عطية، 2007م، صفحة 147/1)، والقرطبيُّ (القرطبي، 2006م، صفحة 350/1)

وخلاصةُ القولِ: إنَّ الآراءَ متعدّدةٌ في تحديدِ الاسمِ الّذي يعودُ عليهِ الضّميرُ، وكانَ الكرمانيُّ أوّلَ منْ ذكرَ أنّهُ قدْ يعودُ على "الأندادِ"، ثمَّ تبعَهُ بهذا العكبريُّ والنّسفيُّ، ورفضَ غيرُ واحدٍ هذا الرّأيَ، أوّلُهمُ الهمذانيُّ، وحكمَ عليهِ بأنّهُ سهوٌ، ولمْ يكنْ الهمذانيُّ هوَ الأخيرَ، بلْ رفضَهُ بعدهُ السّمينُ الحلبيُّ وابنُ عادلٍ، اللّذانِ أفادا أنّهُ لا حاجةَ للذّهابِ إلى هذهِ الإعادةِ، وأنَّ المعنى يأباهُ.

والرّأيُ في هذهِ القضيّةِ يقومُ على قبولِ رأيِ الهمذانيِّ ومنْ تَبِعَهُ، ورَفْضِ رأيِ الكرمانيِّ ومنْ تَبِعَهُ، وأمّا في تحديدِ ما يعودُ عليهِ الضّميرُ، فإنَّ الأرجحَ لديَّ أنْ يعودَ على القرآنِ الكريمِ.

4- أنْ يكونَ الظّرفُ الواقعُ بعدَ "أفعلَ" التّفضيلِ صفةً لـه

وأمّا الرّدُّ الآخرُ للهمذانيِّ بالحكمِ؛ "سهوٌ"، منْ دونِ ذكرِ اسمِ صاحبِ الرّأيِ، بلْ بالاكتفاءِ بالفعلِ المبنيِّ للمجهولِ "قيلَ"، فقدْ كانَ في الرّأيِ القائلِ: إنَّ "لكمْ" في قولهِ تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ ۚ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة: 184]، نعتٌ لـ"خير"، وأفادَ الهمذانيُّ أنَّ "لكمْ" متعلّقٌ بـ"خير"، كتعلّقهِ بـ"أفعلَ" في نحوِ: زيدٌ أفضلُ منكَ؛ لأنّهُ في معناهُ، وأضافَ أنّهُ قيلَ: هوَ صفةٌ لـ"خيرٍ"، وهوَ سهوٌ (الهمذاني، 2006م، صفحة 452/1).

ولمْ يذهبْ أحدٌ، في حدودِ اطّلاعي، إلى أنَّ الظّرفَ "لكمْ" نعتٌ لـ"خير" إلّا العكبريُّ (العكبري، 1976م، صفحة 151/1)، وعليهِ فإنَّ الحكمَ؛ "سهوٌ" يكونُ ردًّا على العكبريِّ. ولمْ يردَّ أحدٌ أيضا، في حدودِ اطّلاعي، على رأيِ العكبريِّ غيرُ الهمذانيِّ.

والعلّةُ الّتي ذهبَ إليها الهمذانيُّ في رفضِ أنْ يكونَ الظّرفُ نعتا لـ"خير" هيَ أنَّ الظّرفَ تعلّقَ بها كما يتعلّقُ بـ"أفعلَ" التّفضيلِ؛ أيْ: أنّهُ قاسَ "أفعلَ" التّفضيلِ على "أفعلَ" التّعجّبِ، وتوجدُ إشاراتٌ إلى أنَّ حروفَ الجرّ تتعلّقُ بـ"أفعلَ" التّفضيلِ تعلّقها بـ"أفعلَ" المتعجّبِ بهِ (مالك، 1990م، صفحة 69/3؛ عقيل، 1982م، صفحة 187/2)، ولمْ تذكرِ الصّفةُ محلًّا للجارّ والمجرورِ في "أفعل" التّعجّبِ، بلْ جاءَ أنّهُ يجرُّ ما يتعلّقُ بها إنْ كانَ فاعلًا معنى بـ"إلى"، نحوَ: ما أحبَّ زيدًا إلى عمرو!، بمعنى: أحبَّ عمروٌ زيدًا، وإنْ لمْ يكنْ فاعلًا معنى؛ وأُفْهِمَ علمًا أوْ جهلًا فإنّهُ يجرُّ بالباءِ، نحوَ: ما أعرفَ زيدًا بالفقهِ، وإنْ لمْ يكنْ فاعلًا، ولمْ يُفْهِمْ علمًا أوْ جهلًا، تعلّقَ باللّامِ إنْ كانَ متعدّيًا بنفسهِ، نحوَ: ما أضربَ زيدًا لعمرو، وإنْ كانَ متعدّيًا بحرفٍ فإنّهُ يتعلّقُ بالحرفِ نفسِهِ، نحوَ: ما أعزَّ زيدًا عليَّ، وما أزهدَهُ في الدّنيا (السيوطي، 1998م، صفحة 41/3).

وعليهِ، فإنَّ الرّأيَ في هذهِ القضيّةِ الذّهابُ مذهبَ الهمذانيِّ في رفضِ رأيِ العكبريِّ.

النّتائجُ

توصّلَت هذه الدّراسةُ من خلالِ عرضِ نماذجَ دالّةٍ لإطلاقِ الهمذانيِّ الحكمَ "سهوًا" في رفضِ بعضِ الوجوهِ الإعرابيّةِ لدى معربي القرآنِ إلى غيرِ نتيجةٍ، منها:

1- اتّبعَ الهمذانيُّ غيرَ منهجٍ في ذكرِ العلماءِ الّذينَ يرفضُ رأيَهم بالحكمِ سهوٍ، إذ إنَّهُ يذكرُ أسماءَهم صراحةً تارّةً، ويُلمحُ إليها إلماحًا تارّةً أخرى.

2- تتباينُ آراءَ العلماءِ تُجاهَ بعضِ القضايا اللّغويّةِ، فقدْ يحكمُ بعضُهم على الصّورةِ اللّغويّةِ أنّها ركيكةٌ، أو ضعيفةٌ، في حين يحكمُ غيرُهُ للصّورةِ ذاتِها بالثّباتِ والقوّةِ والصّحّةِ.

3- يميزُ بعضُ معربي القرآنِ الكريمِ لغةَ النّصّ القرآنيِّ الكريمِ من لغةِ غيرِهِ، فتراهُم يقبلونَ لغةً ما في الاستخدامِ البشريِّ، ويرفضونَها في الاستخدامِ القرآنيِّ، مثل رفضِ بعضِهم لغةَ "أكلوني البراغيثُ" في القرآنِ الكريمِ.

4- لم يكنْ الهمذانيُّ صاحبَ السّبقِ في رفضِ بعضِ الوجوهِ الإعرابيّةِ، بلَ تبعَ غيره من العلماءِ السّابقين في رفضِهم بعضَها، ثم جاء هو ورفضَها، من دون أن يشيرَ إلى رفضِهم، وكانَ في بعضَ القضايا السّباقَ إلى رفضِها؛ إذ لمْ يعثرِ الْباحثُ على منْ يرفضُها قبلَه.

5- تتباينُ أحكامِ الرّفضِ لدى العلماءِ، إذ يرفضُ أحدُهم وجهًا إعرابيًّا ما بالحكمِ "خطأٍ"، ويرفضُ غيرُه الوجهَ ذاتَه بالحكمِ "ضعيفٍ"، أو غيرِه.

6- لمْ يكنْ إطلاقُ الأحكامِ السّلبيّةِ، ومنها الحكمُ "سهوٌ"، اعتباطيًّا، بلْ يستندُ إلى تعليلٍ نحويٍّ، ويكشفُ هذا عن منهجٍ نقديٍّ لدى العلماءِ، قائمٍ على الحجّةِ والمناقشةِ.

7- أحكامُ الرّفضِ محلُّ خلافٍ بينَ العلماءِ؛ أي: أنّها تمثُّل اجتهادًا علميًّا قابلًا للمناقشةِ، وليستْ أحكامًا مُجمعًا عليها، وعدمُ الإجماعِ يؤدّي إلى إثراءِ النّقاشاتِ، مما يدلّلُ على مرونةِ اللّغةِ العربيّةِ.

المراجع

ابن الأثير. (2000م). البديع في علم العربية. مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي.

ابن الأنباري. (1980م). البيان في غريب إعراب القرآن. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن الشجري. (1992م). أمالي ابن الشجري. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن باشباذ. (1997م). شرح المقدمة المحسبة. الكويت: المطبعة العصرية.

ابن عادل. (1998م). الباب في علوم الكتاب. بيروت : دار الكتب العلمية.

ابن عرفة. (2008م). تفسير ابن عرفة. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عطية. (2007م). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. بيروت: دار الخير.

ابن عقيل. (1982م). المساعد على تسهيل الفوائد. دمشق: دار الفكر.

ابن مالك. (1982م). شرح الكافية الشافية. مكة المكرمة: دار المأمون للتراث.

ابن مالك. (1990م). شرح التسهيل. الجيزة: هجر للطباعة والنشر والتوزيه والإعلان.

ابن هشام. (2002م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. الكويت: السلسلة التراثية 21.

ابن يعيش. (2001م). شرح المفصل. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو حيان. (1993م). البحر المحيط في التفسير. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو حيان. (1998م). ارتشاف الضرب. القاهرة: مطبعة المدني.

أبو حيان. (2005م). التذييل والتكميل في شرح التسهيل. الرياض: كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع.

أبو عبيدة. (د.ت). مجاز القرآن. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأزهري. (2000م). شرح التصريح على التوضيح. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأشموني. (1998م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. بيروت: دار الكتب العلمية.

الألوسي. (1994م). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. بيروت: دار الكتب العلمية.

الآمدي. (د.ت). الموازنة بين شعب أبي تمام والبحتري. القاهرة: مكتبة الخانجي.

البخاري. (د.ت). صحيح البخاري. بيروت: دار ابن كثير.

الحازمي. (د.ت). فتح ربّ البرية في شرح نظم الآجرومية. مكة المكرمة: مكتبة الأسدي.

الحلبي. (د.ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. دمشق: دار القلم.

الخوارزمي. (1990م). شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الرازي. (1981م). تفسير الرازي التفسير الكبير ومفاتيح الغيب. بيروت: دار الفكر.

الزجاج. (1988م). معاني القرآن وإعرابه. بيروت : عالم الكتب.

الزمخشري. (1998م). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. الرياض: مكتبة العبيكات.

السهيلي. (1992م). نتائج الفكر في النحو. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيرافي. (1974). شرح أبيات سيبويه. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

السيرافي. (2008م). شرح كتاب سيبويه. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي. (1998م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. بيروت: دار الكتب العلمية.

الشاطبي. (2007م). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. مكة المكرمة: نعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.

الشوكاني. (1998م). فتح القدير، الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير. بيروت: دار الكلم الطيب.

الطبري. (2001م). تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن. دار هجر.

العكبري. (1976م). التبيان في إعراب القرآن. مصر الجديدة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الفارسي. (1987م). المسائل الحلبيات. دمشق: دار القلم.

الفرّاء. (د.ت). معاني القرآن. الدار المصرية للتأليف والترجمة.

القرطبي. (2006م). الجامع لأحكام القرآن. بيروت: مؤسسة الرسالة.

القزويني. (2010م). الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع. بيروت: دار الكتب العلمية.

القيسي. (1984م). مشكل إعراب القرآن. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الكرماني. (1983م). غرائب التفسير وعجائب التأويل. بيروت: دار علو القرآن.

المبرد. (1997). الكامل في اللغة والأدب. القاهرة: دار الفكر العربي.

المجاشعي. (2007م). النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه). بيروت: دار الكتب العلمية.

المرداي. (1992م). الجنى الداني في حروف المعاني. بيروت: دار الكتب العلمية.

النحاس. (1992م). القطع والائتناف. الرياض: دار عالم الكتب.

النحاس. (2008م). إعراب القرآن. بيروت: دار المعرفة.

النسفي. (2019م). التيسير في التفسير. بيروت: دار الباب.

الهمذاني. (2006م). الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد. المدينة المنورة: دار الزمان.

زهير بن أبي سلمى. (1998م). ديوان زهير بن أبي سلمى. بيروت : دار الكتب العلمية.

سيبويه. (1988). الكتاب. القاهرة: مكتبة الخانجي.

صاحب حماة. (2004م). الكناش في النحو والصرف. بيروت: المكتبة العصرية.

ناظر الجيش. (2007م). شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.